المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
كلية الدعوة بالمدينة المنورة
قسم الاستشراق

آراء المستشرق

جوزيف شاخت

حول

حجية السنة النبوية

من خلال كتابه "أصول الشريعة المحمدية"

البحث المكمل لنيل درجة العالمية "الماجستير"

إعداد

محمد ابراهيم محمد بن عبد اللطيف الحنيفة

إشراف الدكتور

عبد الله بن يوسف الله الرحيلي

العام الدراسي

١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهْداء

إلى من ضحت بالكثير من راحتها وصحتها في سبيل إتمامي لدراسة الماجستير في قسمي الدعوة والاستشراق، فقامت برعاية أبنائي وتربيتهم خير قيام، ووفرت لي كل ما أحتاجه من التفرغ والراحة وطيب الكلام، إلى عمتي الغالية...

أقدم بحثي المتواضع هذا، الذي هو ثمرة قيامها وتحملها لأعبائي وواجباتي الخاصة، اعترافاً بفضل أجدني عاجزاً عن وفائه، سائلا الله عزوجل أن يتغمدها برحمته، ويسكنها فسيح جناته، ويرزق أهلها وذويها الصبر والسلوان، ويجمعنا وإياها في أعلى درجات الجنان.

ابنكم

أبو عبد العزيز

الخميس ١٤١٧/١٢/١٧هـ

شكر.. وتقدير

قال الله عزوجل: ﴿... أَنِ اشْكُرْ لِلَّهِ وَمَن يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ...﴾[1].

وبعد، فالحمد لله الذي أعانني ويسر لي إتمام هذا البحث، وأرى من الواجب علي اعترافاً بالحق لأهله كما قال ﷺ: (لا يشكر الله من لا يشكر الناس)[2]. أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية التي أتاحت لنا الفرصة بالدراسة فيها مرة ثانية، والتي لم تأل جهداً في توفير جميع الإمكانات للطلاب، وخاصة اختيار العلماء الصالحين من كل مكان، ووفرت لنا كل ما نحتاجه طيلة دراستنا.

إننا لا نملك لهم إلا الدعاء الخالص بأن يبارك الله لهم في جهودهم وأن يجزي الجميع خير الجزاء، وأن يبارك هذا الصرح العلمي الشامخ بطيبة الطيبة، وأن يأخذ بأيدي المسئولين إلى طريق الرشد والسداد.

كما أتقدم بعظيم الشكر والامتنان لوالدي وأستاذي الشيخ الفاضل الدكتور/ عبد الله ابن ضيف الله الرحيلي، والذي منحني من وقته الكثير، رغم مشاغله العديدة ومسئولياته الجسيمة، وأفادني من توجيهاته السديدة، وكان لدماثة خلقه وتواضعه، وتشجيعه المستمر لي أكبر الأثر في نفسي، فهو لم يأل جهداً ولم يدخر وسعاً في مساعدتي، وما يظهر من نقص فهو بسبب تقصيري عن الوفاء بكل توجيهاته، فجزاه الله عني خير الجزاء.

كما أتوجه بالشكر والامتنان والتقدير لجميع أساتذتي الفضلاء، وكل من ساعدني في هذا البحث، هذا وأسأل الله العلي القدير أن يجعل أعمالنا خالصة لوجهه، وأن يتجاوز عن سيئاتنا، ويرزقنا الإخلاص في القول والعمل، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

---

(١) لقمان: ١٢.

(٢) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأدب، باب في شكر المعروف، برقم (٤٨١١) واللفظ له، والترمذي في جامعه، كتاب البر والصلة، باب ما جاء في الشكر لمن أحسن إليك، برقم (٢٠٣٧)، وأحمد في المسند: ٢/٢٠٣، ٣٨٨، ٣٩٥، ٤٦١، ٢٧٥، ٣١٢، والبيهقي في السنن الكبرى: ٦/١٨٢، وصححه الألباني كما في صحيح سنن أبي داود: ٣/٩١٣ وغيره.

المقدّمة

الحمد لله الواحد الأحد، الفرد الصمد، الذي ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ * وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُواً أَحَدٌ﴾[1]، المتكفل بحماية ورفعة راية هذا الدين، وحفظ كتابه المتين، وسنة نبيه -ﷺ- الأمين، ورد عنهم كيد الكائدين، وتأويل المبطلين، لقوله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[2].

والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، الذي كُلِّفَ بنشر وتبليغ رسالة ربه للعالمين، فأدّى الأمانة حتى أتاه اليقين، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

وبعد:

لقد تعرّضت السنة النبوية منذ القدم لهجمات بعض الفرق المنتسبة إلى الإسلام، كما تتعرض في هذه العصور المتأخرة للطعن والتشكيك من بعض المستشرقين من العلمانيين المخدوعين ومن نحا نحوهم.

والسنة النبوية هي المصدر الثاني للتشريع الإسلامي، والتشريع من اختصاص المشرّع عزوجل، وليس لأحدٍ من البشر كائناً من كان ادعاء هذه الخصيصة لنفسه، إلا من كلفه سبحانه وتعالى بذلك، ومنحه هذه السلطة التشريعية، من الأنبياء والمرسلين، ومنهم نبينا محمد عليه الصلاة والسلام، لأنه المبلغ عن الله لأمته يقول عز من قائل: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوباً عِندَهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَالإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالأَغْلاَلَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾[3].

وأوجب تبارك وتعالى على المسلمين طاعته وطاعة نبيه ﷺ فقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ

---

(١) الإخلاص: ٣،٤.

(٢) الحجر: ٩.

(٣) الأعراف: ١٥٧.

﴿وَالرَّسُولِ إِن كُنتُم تُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الأَخِرِ ذَلِكَ خَيرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً﴾[1].

وقال عزوجل: ﴿وَأَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَاحْذَرُوا فَإِن تَوَلَّيتُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّمَا عَلَى رَسُولِنا الْبَلاغُ الْمُبِينُ﴾[2].

وقال تبارك وتعالى: ﴿مَن يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾[3].

فكان القرآن الكريم والسنة النبوية هما المصدران الأساسان للتشريع، الذي قامت به الدولة الإسلامية، التي وصلت إلى مشارف الشرق والغرب بدعوتها الإسلامية، وهذا هو ما أقلق أعداء الإسلام من اليهود والنصارى والمشركين، ومن المستعمرين والمستشرقين والمبشرين، وجعلهم يسعون إلى التصدي لهذا الزحف والخطر القادم عليهم في نظرهم، لا لشيء سوى الحقد على هذا الدين، وحسد نبيه الأمين، ومن هنا ندرك سر الاستعمار السياسي للبلاد الإسلامية وقتاً من الزمن، فبالإضافة إلى الأهداف الاقتصادية كانت هناك أهداف دينية وتبشيرية (تنصيرية) معروفة، ولما لم تأت جهودهم هذه بما يطمعون، وجهوا سهامهم المسمومة إلى هدف آخر خطير، وهو محاولة إلغاء الشريعة الإسلامية، والطعن في مصادرها وصلاحيتها، وهو ما يعرف بالاستعمار الثقافي.

ويظهر في هذا المقام جهود المستشرقين -وبإيعاز من حكوماتهم الاستعمارية ورجال البابا والكنيسة- لدراسة تراث الإسلام بهدف التشكيك فيه، وذلك من خلال الطعن في مصادره، فبدأوا بالمصدر الأول. وهو القرآن الكريم، فتعرضوا له بحثاً ودراسة، وأوردوا عدة مطاعن عليه، حاولوا من خلالها التشكيك في قدسيته وصحته وصدوره عن اللّه عزوجل، وحيث أن أكثر أحكام القرآن الكريم من الكليات والعموميات، وتحتاج إلى تفسير وتوضيح ممن أرسله ربه لذلك، كما قال عز من قائل: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾[4]، توجهت جهود المستشرقين إلى محاربة السنة النبوية؛ لأن في ردها والتشكيك في

---

(١) النساء: ٥٩.

(٢) المائدة: ٩٢.

(٣) النساء: ٨٠.

(٤) النحل: ٤٤.

حجيتها ومكانتها في التشريع الإسلامي، يخلو لهم الجو للتلاعب بألفاظ القرآن، ومعانيه ومراده من جهة، وإنكار نبوة وأقوال النبي ﷺ وأفعاله وتقريراته من جهة ثانية، وعملوا لهذه الأهداف على إيجاد أبواق لهم. من المفتونين بهم والمخدوعين بالحضارة الغربية، نادوا أيضاً برد السنة وإنكارها، ليصبح الحرب ضد هذا الدين وهذا المصدر التشريعي بالذات من الداخل والخارج.

وهذا البحث يتطرق إلى عرض ونقد آراء وشبهات وحجج أحد أهم وأخطر المستشرقين، الذين طعنوا في الإسلام وفي مصادره، وهو المستشرق "جوزيف شاخت" -الذي أتى بنظرية خيالية، ترى أنه لا يوجد حديث واحد صحيح، وبخاصة الأحاديث الفقهية!! فغيّر نظرة أسلافه من المستشرقين من التشكيك إلى اليقين-، وذلك من خلال ماكتبه في مؤلفه "أصول الشريعة المحمدية"، بصفة بخاصة، وبعض مؤلفاته الأخرى، بصفة عامة، مع التطرق إلى آراء بعض من وافقه من المستشرقين الآخرين في مؤلفاتهم حسب الضرورة وعلى وجه الإيجاز.

وقد دعاني إلى اختيار دراسة آراء وشبه هذا المستشرق حول حجية السنة النبوية، لكونه من أوائل وأكثر من كتب في هذا المجال، مجال الطعن في السنة النبوية خاصة، ولما له ولمؤلفاته من نظرة إعجاب وتقدير في أنظار الغربيين والمستشرقين الآخرين، ولما لنظرياته وآرائه من تأثير خطير أيضاً على من تثقفوا بثقافته من المسلمين، ويكفي للدلالة على خطورة آراء هذا المستشرق حول السنة النبوية أن نذكر بعضا من أقواله:

١- **يقول "شاخت"**: "وأما بالنسبة إلى الشافعي، فإن السنة تحتل عنده منزلة موازية لتلك التي اختلها الإجماع في النظرية المتأخرة، وهذه إحدى النتائج الرئيسة التي توصلنا إليها في الباب الأول من هذا الكتاب، وهي أن الشافعي هو المشرع الأول الذي حدد السنة بأنها المثل في سلوك النبي ﷺ، خلافاً لأسلافه الذين كانت السنة بالنسبة إليهم لا ترتبط ضرورة بالنبي ﷺ، ولكنها تمثل الآثار -ولو تصوّروا- التي كان عليها العمل بين الجماعة مكوّنة العرف، فكانت على قدم المساواة مع ما كان يجري عليه العمل من عاداتهم، أو ما كانت تأخذ به عامتهم على وجه العموم"[1].

---

(1) SCHACHT (J) The Origins of Muhammadan Jurisprudence, Oxford First published1950[1], rep 1979. P 2.

٢- **يقول أيضاً**: "أصبح النبي -ﷺ- بالمدينة نبيا مشرعاً، ولو أن سلطته لم تكن تشريعية، فقد كانت للمؤمنين من الوجهة الدينية وللمنافقين من الوجهة السياسية"(١).

٣- **ويقول**: "وعملية قذف الآراء إلى الماضي لإيجاد أساس نظري للفقه الإسلامي.. لم تتوقف على شخصيات متأخرة نسبياً، بل توّغل العلماء في نسبتها إلى الماضي أكثر فأكثر حتى وصلوا إلى نقطة بداية الإسلام في الكوفة، حيث أُشرك ابن مسعود في هذا العمل"(٢)!!.

٤- **ويقول**: "والفكرة الأساسية التي كانت عند المحدثين هي أن الأحاديث -المأخوذة عن النبي -ﷺ- يجب أن تغلب على سنن المدارس الفقهية، ولهذا الغرض اخترع المحدثون بيانات مفصلة أو أحاديث، وادعوا أنها من مرئيات أو من مسموعات أقوال النبي -ﷺ- وأفعاله وتقريراته، وأنها وصلت إلينا شفهيا بأسانيد غير منقطعة وعن طريق رواة موثوقين. ومن الصعوبة بمكان أن نعتبر أي حديث منها خاصة فيما يتعلق بالأحاديث الفقهية صحيحاً موثوقاً به"(٣).

٥- **ويقول**: "وكافة المدارس الفقهية قد قامت بمعارضات شديدة، ضد هذا العنصر الجديد الغريب المشوش غير الصافي، الذي يدعي أن مصدره وأصله يرجع إلى النبي -ﷺ-"(٤)!!.

إلى غير ذلك من آراء وشبهات هذا المستشرق حول السنة النبوية وحجيتها، وبهذا يتّضح أنه لم يتعرض مصدر للتشريع الإسلامي للطعن والإنكار، مثلما تعرضت له السنة النبوية، وهذا ما دفعني وشجعني في الكتابة حول هذا الموضوع، والمشاركة ولو بجهد بسيط في الدفاع عن سنة نبينا ﷺ، ورد شبه المستشرقين والطاعنين حوله، ولقد سلك هذ المستشرق كغيره من المستشرقين مسالك شتى في إيراد شبهه وآرائه، ومن مسالكه التي اتضحت لي ما يلي:

---

(1) SCHACHT, An Introduction to Islamic Law, Clarendon Press, Oxford 1964 (1), rep: 1986, P 2, P. 11.

(٢) المصدر السابق ص٣٢.

(٣) المصدر السابق ص٣٤.

(٤) المصدر السابق ص٣٥.

١- الانتقاء والاجتزاء من الروايات التاريخية، والاعتماد على ما يروي دون تمييز بين ما يصح وما لا يصح، ثم الارتكاز على تفسير ما انتقاه من ذلك تفسيراً يحقق ما يريد إثباته.

٢- تصوير الإسلام من خلال المجتمع الإسلامي، بعد أن يكون قد صوّر المجتمع الإسلامي بصورة مشوهة، بسبب الانتقاء غير الموضوعي من الثابت من الروايات التاريخية، أو الاعتماد على روايات لا تثبت، ومن ثم يعود فيستخلص صورة الإسلام من خلال هذه الانتقاءات التي أوردها.

٣- الكذب الصريح في كثير من الأقوال، وعدم الاستناد إلى أي دليل.

إلى غير ذلك من المسالك الكثيرة التي سلكها هذا المستشرق، في إيراد شبهه والطعن في حجية السنة النبوية، والتي ستتضح -بمشيئة الله- عند إيراد آرائه ونظرياته ومناقشتها.

هذا وأسأل المولى تبارك وتعالى أن يوفقني لما أردت، وأن يجعل عملي خالصاً لوجهه إنه سميع مجيب.

سبب اختيار الموضوع

وسبب اختياري لهذا الموضوع فللآتي:

١- الدفاع عن سنة النبي ﷺ.

٢- بيان خطر مزاعم هذا المستشرق وشبهه حول حجية السنة النبوية والرد عليها.

٣- اتصال الموضوع بالتخصص السابق في المرحلة الجامعية.

٤- إثبات أن السنة كانت المصدر الثاني للتشريع الإسلامي منذ عهد النبي ﷺ وحتى الآن.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث من خلال طرح الأسئلة التالية:

١- ما مفهوم السنة عند المستشرق "شاخت"؟

٢- ما مدى صحة دعوى المستشرق "شاخت" تطور السنة النبوية ونموها؟

٣- ما مدى صحة دعوى المستشرق "شاخت" وضع الأسانيد اعتباطاً للأحاديث النبوية في وضع الأسانيد للأحاديث النبوية؟

٤- ما مدى صحة دعوى المستشرق "شاخت" عدم عصمة أفعال الرسول ﷺ في نظر المسلمين؟

٥- ما مدى صحة دعوى المستشرق "شاخت" مقاومة المدارس الفقهية وأهل الكلام للسنة النبوية؟

٦- ما مدى صحة دعوى المستشرق "شاخت" أن السنة النبوية لم تكن مصدراً للتشريع الإسلامي إلا في زمن الإمام الشافعي؟

٧- ما مدى صحة دعوى عدم استقلال السنة النبوية بتقرير الحكم؟

حدود البحث

مناقشة آراء المستشرق "جوزيف شاخت" حول حجيّة السنة النبوية من خلال مؤلفه "أصول الشريعة المحمدية"

مع التعرض لآرائه أيضاً في بعض مؤلفاته الأخرى، ولآراء بعض مَنْ وافقه مِنَ المستشرقين الآخرين في مؤلفاتهم حسب الضرورة وعلى وجه الإيجاز.

منهج البحث

سوف يقوم الباحث بكتابة بحثه وفق المنهج التالي:

١- اتباع المنهج التحليلي النقدي في عرض ونقد ومناقشة آراء وشبهات المستشرق "شاخت".

٢- اتباع منهج المحدثين في قبول الأخبار وردها.

٣- إيراد الأدلة من الآيات والأحاديث، في المواضع المناسب الاستدلال بها والاحتجاج على المستشرق وفق مقتضيات المنهج العلمي.

٤- تخريج الأحاديث الواردة في البحث، وإذا كان الحديث متفقاً عليه أو في أحد الصحيحين، أكتفى بتخريجه منهما أحياناً، وإذا لم يكن فيهما أو في أحدهما أخرجه من المصادر الأخرى.

٥- الترجمة لأعلام المستشرقين.

٦- الاعتماد في ترجمة النصوص الإنجليزية والفرنسية على بعض من أثق فيهم من المترجمين[1].

الدِّراسات السَّابقة

من خلال البحث والاطلاع عن الكتابات والبحوث حول هذا الموضوع، لم يجد الباحث أحداً تطرق إلى هذا الموضوع بشكل تفصيلي ومستقل، وإن كان هناك بعض المصادر والمراجع قد تطرقت إلى بعض الشبه للمستشرقين حول الحديث النبوي الشريف، وبعضها الآخر تخصصت في الرد على آراء وشبه بعض الجماعات والفرق حول حجية السنة النبوية، وهناك بحوث تطرقت إلى تناول جزئية محددة من شبهات المستشرقين حول الحديث النبوي الشريف، ولهذه البحوث تعلق بموضوع بحثي من طرف، وستفيدني هذه البحوث في الرد على شبهات هذا المستشرق حول ثبوت السنة وحجيتها، وفيما يلي بيان موجز لبعض الكتب والمصادر والمراجع ولبعض البحوث والرسائل أيضاً.

من المصادر والمراجع التي تناولت الموضوع ما يلي:

١- حجية السنة، للدكتور/ عبد الغني محمد عبد الخالق.

حيث قسم بحثه إلى مقدمتين وثلاثة أبواب وخاتمة.

فذكر في المقدمة الأولى معاني السنة في اللغة وفي اصطلاح الفقهاء، وبيَّن معنى السنة في أصول الفقه، ورد على بعض الاعتراضات على كل تعريف.

وفي المقدمة الثانية -التي خصها في بيان عصمة الأنبياء- ذكر تعريفاً للعصمة، وبيَّن أسباب العصمة، وسرد مذاهب العلماء في عصمة الأنبياء وأدلة كل مذهب، ورجح ما رآه راجحاً بالأدلة، وفي التمهيد بيَّن معنى حجية السنة، أما الباب الأول فقد خصه في بيان أن حجية السنة ضرورة دينية، وأنه لم يقع فيها خلاف بين المسلمين قاطبة، وأن النزاع في

---

(١) وقد اعتمدت في ترجمة النصوص الأجنبية على الطالب الأسترالي بكلية الحديث بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة فايز عبد العزيز محمد، كما ساعدني في عملية الترجمة أيضاً الأستاذان طلعت مصطفى ومحمد كمال مترجما اللغة الإنجليزية والفرنسية بعمادة شئون القبول والتسجيل بالجامعة الإسلامية.

حجية السنة يستلزم الارتداد، والباب الثاني ذكر فيه أدلة حجية السنة، وفي الباب الثالث أورد الشبه التي أوردها بعض منكري حجية السنة ورد على تلك الشبه، وفي الخاتمة أورد ثلاثة مباحث فخص المبحث الأول ببيان مرتبة السنة من الكتاب، وخصّ المبحث الثاني في بيان أنواع السنة من حيث دلالتها على ما في الكتاب وعلى غيره، والمبحث الثالث والأخير خصه لبيان استقلال السنة بالتشريع وبيان معنى استقلالها بذلك، وتحرير محل النزاع فيه وذكر شبه المخالفين في استقلال السنة وردها.

٢- دفاعٌ عن السُّنّة، للدكتور/ محمد محمد أبو شهْبَة.

وقد ذكر المؤلف أن الكتاب في الأصل عبارة عن مقالات نشرها في مجلة الأزهر للرد على الشبهات التي أوردها محمد أبو رية ي كتابه "أضواء على السنة المحمدية"، وبيّن المؤلف أن هذه الشبهات ما هي إلا ترديد لآراء المستشرقين وأعداء الدين، وقد تحدّث المؤلف في كتابه هذه عن موضوعات مختلفة تتعلق بالسنة، وأغلب هذه الموضوعات ساقها في الرد على أقوال أبي رية في مؤلفه، ومن تلك الموضوعات ما يلي: منافحة بعض علماء الإسلام عن السنة قديماً وحديثاً، منزلة السنة من القرآن مع التمثيل لذلك، استقلال السنة بالتشريع مع التمثيل لذلك، حجية السنة ضرورة دينية، مع الأدلة على الحجية من الكتاب وأقوال النبي ﷺ، السبب في النهي عن كتابة الأحاديث في عصر النبي ﷺ، عناية المحدثين بنقد الأسانيد والمتون، التحامل على الصحابة ولا سيما الصحابي الجليل أبو هريرة من قبل أبي رية والرّد عليه، عناية العلماء قديماً وحديثاً بالأحاديث جمعاً وحفظاً، الرّد على رمي أبي رية المحدثين بالجمود والحشوية، الرد على زعم أبي رية أن الأحاديث كُتبت كلها بالمعاني، الرّد على أبي رية في رميه المحدثين جميعاً بالتساهل فيما يروي في الفضائل، الرّد على طعنه في بعض أحاديث من الصحيحين، الرّد على تشكيكه في عدالة الصحابة...إلخ وهكذا ترى أن الكتاب عبارة عن ردود لشبهات أبي رية في مؤلفه "أضواء على السنة المحمدية".

٣- السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، للدكتور/مصطفى حسني السباعي.

والكتاب في الأصل رسالة نال بها الباحث شهادة العالمية من الأزهر الشريف، وقد قسم الباحث رسالته هذه إلى ثلاثة أبواب وخاتمة، فالباب الأول بعنوان: معنى السنة ونقلها

وتدوينها وتحته فصول، الفصل الأول: في معنى السنة وتعريفها، وبيَّـن فيـه موقـف الصحابـة من السنة، وذكر في الفصل الثاني كيفية نشأ الوضع، ومتى وأيـن نشـأ؟ وفي الفصـل الثـالث ذكر جهود العلماء في مقاومة حركة الوضع، والفصل الرابع: في بيان ثمار جهـود العلمـاء في مقاومة حركة الوضع، ونتائج هذه الجهود بالنسبة للسنة، وأما الباب الثـاني: فقـد خصّـه في ذكر ما ادّعاه المستشرقون وغيرهم من شبه على السنة في مختلـف العصـور، وفي هـذا البـاب سبعة فصول: الفصل الأول: ذكر فيه شبه الشيعة والخـوارج، والفصـل الثـاني: خصـه لشبه المعتزلة والمتكلمين، والثالث: لشبه منكري حجيتها قديمـاً، والرابـع: لشبه منكـري حجيتهـا حديثاً، والخامس: لشبه منكري حجية خبر الآحاد، والسادس: لشبه المستشـرقين، والسـابع: لشبه بعض الكتاب حديثاً. والباب الثالث بيَّن فيه مرتبـة السـنة في التشـريع الإسـلامي، وفي الخاتمة ذكر تراجم بعض كبار علماء الإسلام من مجتهدين ومحدثين.

٤- دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه، للدكتور/ محمد مصطفى الأعظمي.

والكتاب في الأصل أيضاً رسالة باللغة الإنجليزية، نال بها البـاحث درجـة الدكتـوراه مـن جامعة كمبردج عام ١٩٦٦م، ثم ترجمها إلى العربية مع بعـض الإضافـات، وقـد قسّـم بحثـه هذا إلى قسمين وثلاثة ملاحق، وقد اشتمل القسم الأول على تسعة أبواب، فذكر في الفصل الأول من الباب الأول تعريفاً "للسنة" في اللغة وفي اصطلاح المحدثـين والأصوليـين والفقهـاء، وبيّـن بعـض استعمالات الكلمـة في القـرآن الكريـم، وفي كـلام النبي عليـه أفضـل الصـلاة والتسليم، وذكر أيضاً مفهوم الكلمة عند بعض المستشـرقين، وفي الفصـل الثـاني مـن البـاب الأول بيّن مكانة السنة في الإسلام، وتطرق في البيان إلى الحديث عن بعض منكري السنة في القديم والحديث، ووضّح في الباب الثاني النشاط الثقافي في الجزيرة العربيـة سـواء في العصـر الجاهلي أو في عصر صدر الإسلام، وأما الباب الثالث فقـد خصّـه حـول كتابـة الأحـاديث النبوية وأسباب تأخر تدوينه، والباب الرابع بيّن فيه تاريخ تدوين الحديث من عصر النبي ﷺ إلى منتصف القرن الثاني الهجري، وألقـى في البـاب الخـامس الضـوء علـى اهتمـام المسـلمين وتفانيهم في سبيل خدمة العلم الشريف وانتشار الكتب، ثم ذكـر في الأبـواب الأخـرى مـن القسم الأول من كتابه ما أثير من الشبهات، وما ادُّعي من نقدٍ للثقـة بكتـب السـنة النبويـة،

وردّ على تلك الشبهات، وأما القسم الثاني من كتابه فقد قصره على تحقيق إحدى المخطوطات، للدلالة على صحة منهج المحدثين وعلميته، وأما الملاحق الثلاثة، فالملحق الأول وضح فيه معاني بعض كلمات المصطلح عند المحدثين، مثل: حدثنا وسمعت وأخبرنا وعن، والملحق الثاني رَدَّ فيه على استغراب وتساؤلات الكثيرين عن ضخامة أرقام الحديث النبوي، والتي بلغت في قول المحدثين سبعمائة ألف، وَرَدَّ أيضاً على المستشرقين إنكارهم للسنة النبوية بحجة عدم معقولية هذا العدد، وأما الملحق الأخير فقد جعله للرد على بعض القائلين بصعوبة التصديق والركون للأحاديث النبوية، وأنها من أقوال النبي ﷺ بحجة تفشي الكذب في أوساط المحدثين، وبيّن أن قولهم ذلك إنما كان لجهلهم بمعرفة منهج المحدثين.

٥- بحث بعنوان: "شبهات المستشرقين حول إسناد الحديث"، ليحيى عبد الهادي محمد.

حيث تناول الباحث في بحثه هذا جانباً من جوانب السنة، حاول بعض المستشرقين أن يثيروا شبههم تشكيكاً في حديث رسول الله ﷺ عن طريقه، وقد قسم الباحث بحثه إلى تمهيد وثلاثة فصول، فتحدث في التمهيد عن تعريف الإسناد مع الاستدلال على التعريف، وتعريف الشبهة مع الأدلة على التعريف، ثم تحدث عن أهمية الإسناد عند المسلمين وفي الفصل الأول تحدث عن الإسناد في عصر النبوة والصحابة، ونقد شبهات المستشرقين حول نشأته، وفي الفصل الثاني تحدث عن الإسناد في عصر التابعين وتابعيهم ونقد شبهات المستشرقين حوله، وفي الفصل الثالث تحدث عن منهج المستشرقين في نقد الإسناد.

٦- بحث بعنوان "كتابة الصحابة للحديث النبوي بين المسلمين والمستشرقين" للباحث/ أقونج أفندي.

حيث أثبت الباحث من خلال بحثه هذا، كتابة بعض الصحابة للحديث النبوي في عصر النبوة، وليس كما يدعي المستشرقون وغيرهم أن كتابه الحديث لم تكن إلا في وقت متأخر، وقد قسّم الباحث بحثه إلى تمهيد وفصلين، فتحدث في التمهيد عن تعريف السنة والحديث، وعناية الله عزوجل بحفظ سنة نبيه ﷺ، ثم تحدث عن الفَرْق بين الكتابة والتدوين والتصنيف، والمراحل التي مربها نقل السنة النبوية، وفي الفصل الأول تحدث عن كتابة

الصحابة للحديث النبوي، ثم في الفصل الثاني تحدث عن موقف بعض المستشرقين وبعض أبناء المسلمين من ثبوت كتابة الحديث وعدمه ومناقشتهم.

٧- بحث بعنوان "المستشرق شاخت والسنة النبوية"، للدكتور/ محمد مصطفى الأعظمي.

نُشر في كتاب "مناهج المستشرقين في الدراسات العربية والإسلامية" حيث بدأ الباحث بالحديث عن حاجة المجتمعات البشرية إلى التشريعات السماوية، وبيّن أن مصدري التشريع الإسلامي في عصر النبوة كانا الكتاب والسنة، وأن أعداء الدين الإسلامي منذ ظهوره وحتى اليوم مازالو معه في عراك حميم موجهين سهام الطعن إلى كل مصادره، ثم تعرض الباحث لبعض آراء المستشرق "شاخت" حول السنة النبوية عموماً، والأحاديث المتعلقة بالفقة الإسلامي على وجه الخصوص، وناقش تلك الآراء مناقشة موجزة ورد عليها، حيث رَدّ على رؤية شاخت لنشاط الفقهاء الأوائل في القرنين الأول والثاني، وبيَّن الأخطاء المنهجية التي وقع فيها، ثم تحدَّث عن موقف المعتزلة والعراقيين والمدنيين من السنة النبوية، في معرض رده على ادعاء المستشرق "شاخت" أن المدارس الفقهية وأهل الكلام قاوموا السنة النبوية كعنصر جديد دخيل في مجال فقههم، ثم ناقش المستشرق في زعمه بنمو الأحاديث الفقهية، وبين خطل هذا الزعم، ولم يتعرض الباحث لآراء المستشرق الأخرى حول مفهوم السنة ودعوى عدم عصمة أفعال الرسول ﷺ في نظر المسلمين، ودعوى عدم استقلال السنة النبوية بتقرير الحكم، ودعوى أن السنة لم تكن مصدراً للتشريع الإسلامي قبل عهد الإمام الشافعي، إلى غير ذلك من الآراء التي سأتعرض لها بالمناقشة والرد، بالإضافة إلى مزيد تفصيل وإيضاح في الرد والمناقشة على الشبهات التي تعرض لها الشيخ الأعظمي في بحثه هذا، والتي تدخل في نطاق موضوع بحثي، وسيكون بحث الشيخ بمثابة القاعدة والمنطلق الذي سأنطلق منه في بحثي.

مَوْضُوعات البحث

هذا وقد جعلت البحث مكونا من مقدمة وتمهيد وفصلين وخاتمة وفهارس.

أما المقدمة فذكرت فيها ما يَلي:

- **سبب اختيار الموضوع.**
- **الدراسات السابقة.**
- **مشكلة البحث.**
- **منهج البحث.**
- **حدود البحث.**
- **موضوعات البحث.**

وأما التمهيد فقد خصصته للآتي:

- **نبذة موجزة عن مصادر التشريع الإسلامي المتفق عليها.**
- **التعريف بالمستشرق "جوزيف شاخت" وإنجازاته.**
- **التعريف بكتاب "أصول الشريعة المحمدية" للمستشرق "جوزيف شاخت"**

وأما الفصلان فعلى النحو التالي:

الفصل الأول:

آراء المستشرق "جوزيف شاخت" حول السنة النبوية ومناقشتها.

ويتكون من ثلاثة مباحث:

١- مفهوم السنة لدى المستشرق "شاخت".

٢- دعوى المستشرق "شاخت" تطور السنة النبوية ونموها.

٣- دعوى المستشرق "شاخت" وضع الأسانيد اعتباطاً.

الفصل الثاني:

آراء المستشرق "جوزيف شاخت" حول حجية السُّنة النبوية ومناقشتها.

ويتكون من أربعة مباحث:

١- دعوى المستشرق "شاخت" عدم عصمة أفعال الرسول ﷺ في نظر المسلمين.

٢- دعوى المستشرق "شاخت" مقاومة المدارس الفقهية وأهل الكلام للسنة النبوية.

٣- دعوى المستشرق "شاخت" أن السنة لم تكن مصدراً للتشريع الإسلامي قبل زمن الإمام الشافعي.

٤- دعوى المستشرق "شاخت" عدم استقلال السنّة النبوية بتقرير الحكم.

الخاتمة:

وتشمل ما يلي:

- استخلاص بعض المسالك التي سلكها المستشرق "شاخت" في إيراده للشبهات.
- استخلاص أهم النتائج التي توصل إليها الباحث من بحثه.

الفهارس:

وتشمل ما يلي:

- فهرس الآيات القرآنية.
- فهرس الأحاديث النبوية والآثار.
- فهرس الأعلام.
- فهرس المصادر والمراجع.
- فهرس الموضوعات.

التمهيد

ويشمل ما يلي:

١- نبذة موجزة عن مصادر التشريع الإسلامي المتفق عليها.

٢- التعريف بالمستشرق "جوزيف شاخت" وإنجازاته.

٣- التعريف بكتاب "أصول الشريعة المحمدية للمستشرق "جوزف شاخت".

١ – نبذة موجزة عن مصادر التشريع الإسلامي المتفق عيها.

يمتاز التشريع الإسلامي بأن مصادره ترجع أساساً إلى الوحي، قرآنا كان الوحي أو سنة، ويمتاز أيضاً بتعدد تلك المصادر التي أوصلها علماء التشريع والأُصول إلى عشرة مصادر، هي: الكتاب والسنة والإجماع والقياس والاستحسان والمصالح المرسلة وقول الصحابي وشرع من قبلنا والعرف، وقد أوصلها بعضهم إلى أكثر من ذلك، لكن المتفق عليه بينهم من تلك المصادر هي الأربعة الأُوَل، أعني: الكتاب والسنة والإجماع والقياس[1].

وفي الأسطر القادمة بيانٌ موجز لكل مصدر من هذه المصادر الأربعة، مع شيء من التفصيل في المصدر الثاني وهو السنة لعلاقته بموضوع البحث.

---

(١) انظر: الإحكام في أصول الأحكام، لسيف الدين أبي الحسن علي بن أبي العلي الآمدي، ضبطه وكتب هوامشه إبراهيم العجوز، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان. ط. ١، سنة ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م ١/١٣٥-١٣٦.

وانظر: المستصفى من علم الأصول، لأبي حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي وبهامشه كتاب فواتح الرحموت، لعبد العلي محمد بن نظام الدين الأنصاري بشرح مسلم الثبوت في أصول الفقه، لمحب اللّه بن عبد الشكور، المطبعة الأميرية ببولاق، مصر المحمية، ط. ١، سنة ١٣٢٢هـ: ١/١٠٠-١٠٢.

وانظر: المغني في أصول الفقه، لجلال الدين أبي محمد عمر بن محمد بن عمر الخبازي تحقيق الدكتور محمد مظهر بقا، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى بمكة، ط. ١ سنة ١٤٠٣هـ: ص١٨٣.

وانظر: أصول السرخسي، لأبي بكر محمد بن أحمد السرخسي، حقق أصوله أبو الوفا الأفغاني، عنيت بنشره: لجنة إحياء المعارف النعمانية، بحيدر آباد الدكن، الهند، طبع دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع بيروت، ١٩٧٣م ١٣٩٣هـ: ١/٢٧٩.

وانظر: أصول الفقه، لمحمد الخضري بك، المكتبة التجارية الكبرى بمصر ومطبعة السعادة بمصر، ط. ٥ سنة ١٣٨٥هـ ١٩٦٥م: ص٢٣٠ وما بعدها.

وانظر: أصول الفقه الإسلامي، د. بدران أبو العينين بدران، توزيع مؤسسة شباب الجامعات، ومؤسسة الثقافة الجامعية بالإسكندرية: ص٥٥.

المصدر الأول: الكتاب:

أولاً: التعريف اللغوي:

قال الشوكاني: "الكتاب لغة يطلق على كل كتابة ومكتوب، ثم غلب في عرف أهل الشرع على القرآن، والقرآن في اللغة: مصدر بمعنى القراءة[1]، غلب في العرف العام على المجموع المعين من كلام اللّه سبحانه، المقروء بألسنة العباد، وهو في هذا المعنى أشهر من لفظ الكتاب وأظهر؛ ولذا جعل تفسيراً له..."[2].

ثانياً: التعريف الاصطلاحي:

وأما تعريفه في الاصطلاح:

فيقول الغزالي: "وحد الكتاب ما نقل إلينا بين دفتي المصحف، على الأحرف السبعة المشهورة نقلا متواتراً..."[3].

ويقول الشوكاني: "وأما حد الكتاب اصطلاحاً فهو الكلام المنزل على الرسول، المكتوب في المصاحف، المنقول إلينا نقلاً متواتراً"[4] [5].

فالقرآن مصدر، صار علماً خاصا بالوحي الذي نزل على النبي ﷺ، ومع أن الكلمة تعني جمع الحروف وهي مصدر، لكن لم يتسم بها كتاب وضعه بشري أو أوحاه اللّه إلى نبي، فهي تسمية متميزة خاصة بالوحي الذي نزل على النبي ﷺ.

---

(١) انظر لسان العرب، لابن منظور، مؤسسة التاريخ العربي، نسقه وعلق عليه ووضع فهارسه مكتب تحقيق التراث، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط. ٣، سنة ١٤١٣هـ ١٩٩٣م: ١١/٧٨-٨٢.

(٢) إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول، لمحمد علي بن محمد الشوكاني، تحقيق أبي مصعب محمد سعيد البدري، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، ط. ١، سنة ١٤١٢هـ ١٩٩٢م: ص٦٢.

(٣) المستصفى، للغزالي: ١/١٠١.

(٤) إرشاد الفحول، للشوكاني: ص٦٢.

(٥) انظر إلى تعريف الكتاب أيضاً في الإحكام، للآمدي ١/١٣٧، والوجيز في أصول الفقه، د. عبد الكريم زيدان، مطبعة سلمان الأعظمي، ط. ٣ سنة ١٣٨٧هـ ١٩٦٧م: ص١٢٦-١٢٧.

كما سُمِّي هذا الوحي بالكتاب من كتب، وكتب تعني جمع الحروف على السطور، فيكون هذا الوحي قد جمع بين كونه مجموعاً في الصدور منطوقاً به، وبين كونه مكتوباً على السطور مدوناً، بحيث إذا أخطأ الكاتب ذكّره الحافظ وإذا نسي الحافظ ذكّره الكاتب.

أما حجيته: فقد أجمعت الأمة على أن القرآن هو كلام اللّه تعالى قطعاً في كل حرف من حروفه، وأنه المصدر الأول للتشريع، وهو حجة في جميع الأحكام بنفسه. وسائر المصادر الأخرى كلها يحتاج إلى شهادة القرآن لها ما عدا السنة[1].

وأما **أنواع أحكامه** فتنقسم إلى: أحكام اعتقادية وأحكام خُلقية وأحكام عملية، والذي يهمنا في مجال التشريع والفقه الأحكام العملية، كالعبادات وكأحكام الأسرة وكأحكام الجنايات وكأحكام الخصومات من القضاء والشهادات والإقرار، وكأحكام الإمامة والخلافة، وكأحكام النظام المالي للدولة الإسلامية، وكأحكام الجهاد والسلم، وكأحكام المعاملات المالية، فكل مجال من المجالات السابقة وغيرها وردت في شأنه آيات في القرآن الكريم[2].

وأما **أسلوب القرآن الكريم في التشريع** فنلحظ ثلاث سمات هي:

السمة الأولى: المزاوجة بين التفصيل والإجمال: فهناك أحكام جاءت في القرآن مجملة، كأحكام الإمامة والخلافة، وكأحكام النظام المالي للدولة، وهناك أحكام جاءت مفصلة، ككثير من أحكام العبادات، وأحكام الأسرة، وأحكام التركات والمواريث.

والسبب في هذا: أن المجالات التي لا تختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة جاءت فيها الأحكام مفصلة، وأما المجالات التي يكثر فيها التفاوت بين زمن وزمن، ومكان وآخر، بحسب مصالح البشر، فقد جاءت آياتها مجملة، وتركت التفاصيل للسنة النبوية ثم لاجتهاد العلماء، ليضبطوا واقع كل زمن بما يناسبه من أحكام يتسع لها نص القرآن.

---

(١) انظر المستصفى للغزالي: ١٠٧/١، والإحكام للآمدي: ١٣٨/١، وأصول السرخسي: ٢٨٠/١.
وانظر أصول التشريع الإسلامي، علي حسب اللّه، ط. ٦ سنة ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م: ص٢٥.
وانظر علم أصول الفقه، عبد الوهاب خلاف، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، ط. ٩ سنة ١٣٩٠هـ ١٩٧٠م: ص٢٤، وانظر الوجيز في أصول الفقه، د. زيدان: ص١٢٧.

(٢) انظر علم أصول الفقه، عبد الوهاب خلاف: ص٣٢.